ناقشت الإدارة المحلية بمجلس الشعب أكثر من طلب لتحديد الحيز العمرانى للقرى وكردونات المدن خاصة فى ظل قيام لجنة الزراعة بمناقشة قضية البناء على الأراضى الزراعية والحلول المقترحة لها بعد إلغاء الأمر العسكرى بتجريف الأراضى الزراعية بغرض البناء عليها.

وأكدت لجنة الإدارة المحلية على أن تحديد الحيز العمرانى للقرى وكردونات المدن يحمى الأراضى الزراعية خاصة وأن هذا مطلب النواب منذ ٢٠ عاماً إلا أن الرد الحكومى كان دائماً لا يتغير مع كل عام بأن الحكومة قامت بعمل تصوير جوى للقرى بأراضيها الزراعية بكل محافظات مصر عام ١٩٨٥ وانها تعد مشروعاً جديداً للتخطيط العمرانى الذى يحدد.. الحيز العمرانى.. للاراضى الزراعية وأيضاً لكردون المدن.. وذلك بناء على التصوير الجوى.

القضية أصبحت بالغة الخطورة خاصة وانها تتعلق بمستقبل هذا البلد من خلال تزايد عدد السكان وتناقص الأراضى الزراعية الأمر الذى يعنى عدم القدرة على توفير الاحتياجات اللازمة من الأراضى الزراعية. ولذلك نجد العديد من التساؤلات تطرح نفسها كالتالى:

لماذا لا يتم تحديد الحيز العمرانى للقرى والمدن بدقة من خلال خرائط واضحة تغلق الباب امام المجاملات والتلاعب؟!

لماذا لا تقوم وزارة الادارة المحلية بتنفيذ طلب المجلس؟!

ماذا ستفعل الحكومة فى ظل المأزق الحالى بعد إلغاء الأمر العسكرى!!

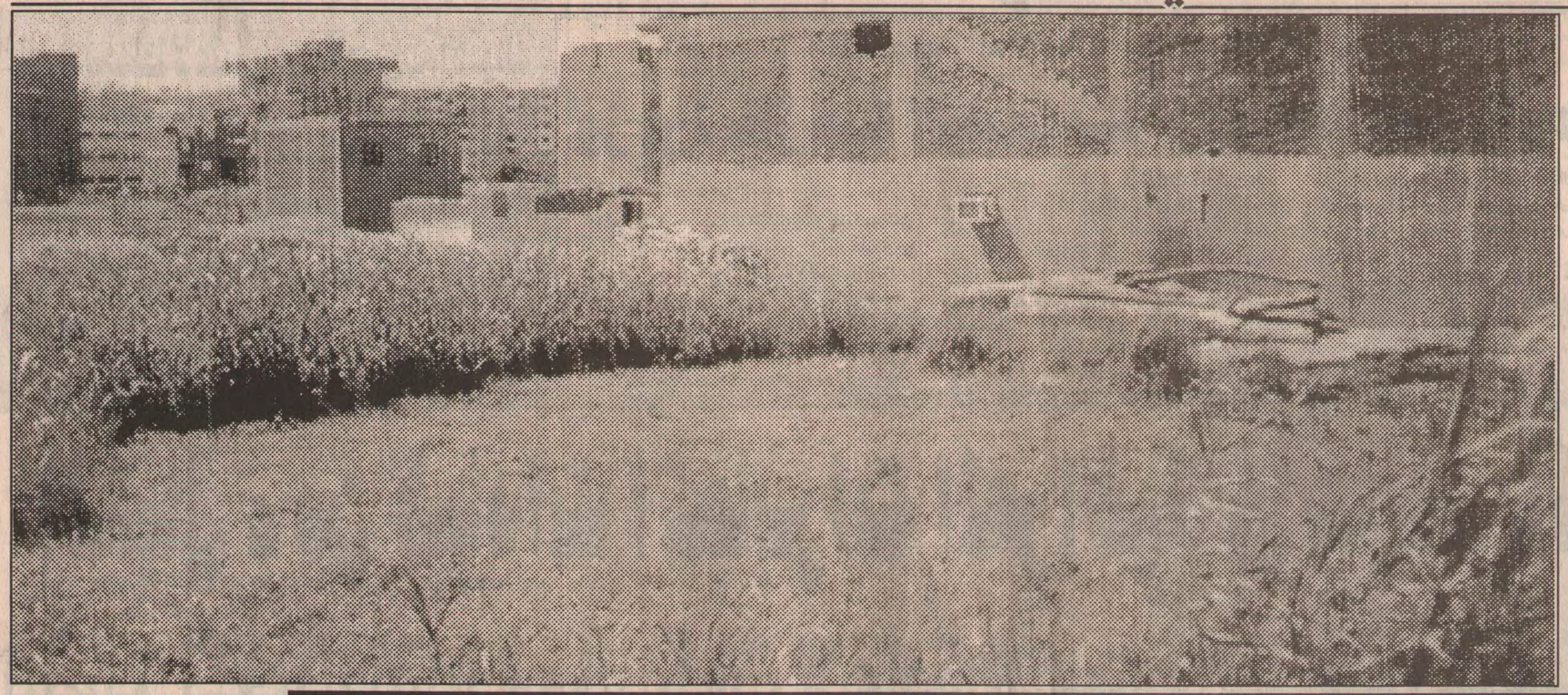

مصر فقدت نصف اراضيها الزراعية حتى الآن

الحيز العمرانى مشكلة عمرها ٢٠ سنة

الدكتور محمود شريف – رئيس لجنة الإدارة المحلية بمجلس الشعب: يقول إن تحديد كردونات المدن أو القرى بما يعرف بالحيز العمرانى لها يتم طبقاً لقانون التخطيط العمرانى ويبدأ بتقرير تعده وزارة التنمية المحلية ثم تعد وزارة الاسكان والتعمير مشروع قرار طبقاً لخرائطها والتخطيط العمرانى للمنطقة المطلوب تعديله ويصدر بذلك قرار من رئيس الوزراء.

ويضيف د. محمود شريف انه تمت تعديلات كثيرة منذ عام ١٩٨٥ وحتى الآن آخرها تحديد كردون مدينة الاقصر بالاضافة إلى انه داخل لجنة الادارة المحلية تمت مناقشة تحديد كردون القرى والحيز العمرانى لها والبالغ عددها ٦ الاف قرية و٢٧ الف نجع وسوف نعيد مناقشة هذا الأمر فى المجلس لزيادة الوعى بأهمية الحفاظ على الاراضى الزراعية ولمساعدة سكان القرى فى بناء مساكن ذات ارتفاعات تحد من التعدى على الأراضى الزراعية.

دراسة

ويؤكد المهندس أبو بكر الباسل – رئيس لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب على أن اللجنة وضعت هذا الأمر ضمن خطتها لمناقشته بهدف الحفاظ على الأراضى الزراعية من التجريف والبناء عليها.

مشيراً إلى أن تحديد كردونات المدن والقرى مطلب دائم للنواب ولكن فى كل مناسبة ترد الحكومة بأنه جارى الاعداد بناء على التصوير الجوى، ولكن مع إلغاء الأمر العسكرى الخاص بتجريف الأراضى الزراعية والبناء عليها سندعو كل المسئولين فى الزراعة والتنمية المحلية والتخطيط العمرانى لاتخاذ جميع الاجراءات التى تضمن الحفاظ على الأراضى الزراعية لأن الأراضى التى يتم استصلاحها لا تتساوى مع أرض الوادى ولا تصلح لكل الزراعات الى جانب ان الحل الذى يرى التوسع الرأسى للبناء بالقرى يتطلب تكاليف باهظة لادخال المرافق اللازمة للوصول إلى الارتفاعات فى المبانى.

ويرى المهندس أبو بكر الباسل – ضرورة سماع كل الاراء إلى جانب زيادة وعى الناس بضرورة الحفاظ على الأراضى الزراعية للحد من استيراد المواد الغذائية والأخذ فى الاعتبار توفير المياه اللازمة لرى الأراضى الزراعية بالوادى وربما لا تتوفر المياه للاراضى المستصلحة مع ضرورة البناء فى الأراضى الصحراوية بدلاً من استصلاحها وزراعة الأراضى الخضراء بدلاً من البناء عليها والفروق واضحة بين الأمرين من حيث التكلفة والجهد والوقت.

التعدى

ويرى عبدالمنعم العليمى – عضو مجلس الشعب – ان الحكومة قامت بتصوير جوى عام ١٩٨٥ وأعدت خرائط لتحديد كردونات للمدن والقرى ولكن للأسف الشديد مازالت مازالت عملية التعدى على الأراضى الزراعية مستمرة وبصورة فاقت الحدود اكثر مما كانت عليه عام ١٩٨٥ الأمر الذى تسبب فى تراجع الحكومة فى تحديد كردونات الحيز العمرانى للمدن والقرى بصورة دقيقة واضحة مستخدمة التصريحات بانه جارى اعتماد الكردونات دون وجود خطوة جادة تثبت ذلك.

ويطالب النائب عبدالمنعم العليمى بضرورة الابتعاد عن المتخلات فى داخل الكتلة السكنية فى كافة المحافظات المغلقة وخاصة التى بها اراض زراعية كالتى ليس بها توسع افقى أو راسى مثل محافظة الغربية قبل ان تقيم عائد الانتاج لابد ان تقيم عائد القدر لكى يتم وضعه فى الحسبان وهذا ما ادى إلى تزايد التجاوزات فى البناء على الأراضى الزراعية عما كانت عليه عام ١٩٨٥ ويؤكد ان إلغاء قرار الحاكم العسكرى الخاص بالحصر وليس الالغاء سوف يؤدى الى مزيد من التعدى على الأراضى الزراعية وبالتالى لابد ان يكون هناك غرامات حالية كبرى تحصل من المخالفين خاصة وأن هناك القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الخاص بحماية الأراضى الزراعية وهناك القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وقانون الاسكان وبالتالى القرارات العسكرية يجب أن يتم إلغائها سواء فى حماية الأراضى الزراعية أو فى الاسكان وننفذ القوانين القائمة التى إذا احتاجت لتعديل يتم تعديلها.

نمو سرطانى

ويصف د. محمد عبدالباقى إبراهيم – الاستاذ المساعد بكلية هندسة عين شمس – ورئيس مركز الدراسات التخطيطية والانشائية فيقول ما تشهده القرية المصرية خلال الخمسين عاماً الماضية بانه نمو سرطانى على الأرض الزراعية والتى تعتبر المصدر الوحيد للغذاء لمصر وما قامت به الدولة من مجهودات ومشروعات التى تؤتى ثمارها فإننا نجد انه لايجاد حل لمشكلة التنمية على الأراضى الزراعية يجب ان نراجع فى البداية تاريخ المشكلة وجذورها، وهنا سنجد ان فترة الستينيات والسبعينيات ومع وجود زيادة فى معدلات الهجرة الداخلية من الريف للحضر اتجهت الدولة إلى تطوير القرية وتنميتها للحد من هذه الهجرة ولكن هذه التنمية لم تكن ذات جدوى أو فاعلية حيث انتشرت العشوائيات فى المدن الحضرية نتيجة للهجرة الداخلية. ثم تبنت الدولة مشروع شروق الذى يهدف الى توفير المرافق والخدمات للفلاح فى القرية ولكن غاب عنهم البعد المكانى لتلك لمشروعات فنجد أن مشروعات المدارس والمرافق والمبانى الادارية تقام على الأراضى الزراعية، والامر الذى يعنى ان الحكومة كانت لها السبق فى تبوير الأراضى الزراعية. ولعل أبلغ دليل هنا هو إقامة جامعة الزقازيق على الأراضى الزراعية مما ادى إلى التوسع العمرانى حولها وتجريف الأراضى المحيطة بها.

ويضيف د. محمد عبدالباقى إبراهيم – بانه فى عام ١٩٨٥ قامت هيئة التخطيط العمرانى التابعة لوزارة الاسكان باعداد خرائط بالحيز العمرانى للقرى المصرية وهذا الحيز يحدد الاطار المكانى الذى يمكن للقرية ان تمتد مكانه دون وجود تعد على الاراضى الزراعية إلا انه مع زيادة السكان وقيام الدولة بإنشاء الخدمات داخل القرية ادى ذلك لوجود تعديات مستمرة على الأراضى الزراعية ومن ناحية اخرى عدم وجود بديل اخر للتنمية، مشيراً إلى مطالبة خبراء الاسكان والتخطيط العمرانى. توفير الظهير الصحراوى لجميع قرى مصر لانه لا بديل عن النمو على الأراضى الزراعية. مؤكداً على أن الدولة لم تعر انتباهاً الى اهل الخبرة من الخبراء واعتمدت على وجود هذا الحيز غير العملى واليوم ومع وجود التعديات خارج الحيز العمرانى نجد أن توسعة الحيز العمرانى ليشمل المبانى المنشأة على الأراضى الزراعية يمثل مكافأة للمخالفين الذين اقاموا المبانى خارج الحيز العمرانى على الأراضى الزراعية

ويؤكد د. محمد عبدالباقى إبراهيم: على أن التصوير الجوى الذى تلجأ إليه الحكومة للتهرب من تحديد كردونات المدن والقرى مثلما يطالب مجلس الشعب ما هى إلا اداة لتوضيح صورة النمو العمرانى العشوائى على الأراضى الزراعية فهو وسيلة لتفعيل القوانين للحد من البناء على الأراضى الزراعية.

الحاكم العسكرى بشأن البناء على الأراضى الزراعية وتجريفها بعد مكافأة للمخطىء.

مسئولية المحليات

ويحمل الدكتور عبدالله عبدالعزيز – أستاذ التخطيط العمرانى بكلية الهندسة جامعة عين شمس مسئولية الاعتداء على الأراضى الزراعية وتجريفها لاقامة مبان سكنية أدت الى فشل الحكومة فى تحديد كردونات للمدن والقرى بشكل واضح ولو أن المسئولين بالمحليات طبقوا قانون الزراعة الذى يحظر البناء على أراض زراعية لما حدثت الأزمة إلا أن الناس فى القرى تخالف القانون ثم يحدث تصالح مع وزارة الزراعة ودفع الغرامة والبناء وبالتالى الادارة المحلية فى حالة غياب ولا تؤدى دورها فى الحفاظ على الأراضى الزراعية وإلى جانب ذلك كان يجب ان تضع الدولة خطة للتوسع العمرانى من خلال ٣٠ الى ٥٠ سنة لتوسيع الحيز العمرانى لانه لا يجوز فرض قوانين دون أن يكون لها طول مكملة وخاصة ان القرى العشوائية وصلت الى حوالى اربعة اضعاف بعض القرى، وهذه القضية تحتاج الى تفعيل وتصعيد الاجراءات التى من شأنها الحفاظ على الأراضى الزراعية فى ظل تآكل الأراضى الزراعية وتزايد السكان فهذه المشكلة هى مشكلة قومية بالدرجة الأولى لأن كل المجهودات تحتاج الى الحفاظ على الأراضى الزراعية.

ضرورة

ويرى د. عبدالله عبدالعزيز – ضرورة وجود كردونات «الحيز العمرانى» ولا يمكن أن يطلق علمياً على كردون القرى الذى يجب أن يكون لها كردون عمرانى يحدد حدودها ويمنعها من التوسع مثلما كان فى الماضى يسمى «دايرة الناحية» وهذا يقتضى وضع مخططات عمرانية للمدن الى جانب تجريم الاعتداء على الأراضى الزراعية إذا كان هناك كردونات تحدد حدود القرية وبالتالى يجب ان تكون هناك حلول للخروج من الوادى والاقاليم التخطيطية التى تتحدث عنها ويؤكد أنه لو تم تعيين مسئول عن التخطيط العمرانى لوضع الاسلوب الأمثل لتخطيط القرى والمدن لكانت المشكلة قد حلت.

يشير د. عبدالله عبدالعزيز – إلى اننا لسنا فى حاجة للقرارات العسكرية للحفاظ على الأراضى الزراعية ولكننا نحتاج فقط لاحترام القانون وتطبيقه ووقف عمليات تجريف وتبوير الاراضى الزراعية من جانب الدولة بالدرجة الأولى التى تقوم ببناء المدارس والمبانى الادارية على الأراضى الزراعية، مؤكداً على انه يجرى الان من جانب هيئة التخطيط العمرانى إعداد مشروعات تخطيط للقرى فى منطقة الدلتا بحيث يكون لكل قرية مخطط ارشادى ومخطط تفصيلى الأمر الذى يعد خطوة رائدة للحفاظ على الأراضى الزراعية.

صعوبة

ويرجع الدكتور محمد قرقر – أستاذ الانشاءات بكلية الهندسة جامعة القاهرة – الفشل فى تحديد كردونات القرى والمدن إلى ان الشعب المصرى أصبح مخنوقا فى داخل الوادى دون وجود أى بناء عمرانى حقيقى خارج الوادى وبالتالى الزيادة السكنية فى الريف أصبحت على حساب الأراضى الزراعية من خلال تجريفها وإقامة المبانى عليها وللأسف الشديد تتزايد هذه الظاهرة وقت الانتخابات حيث يغض المسئولون العين عن التجاوزات ويتم فرض الأمر الواقع وتزداد المشكلة بشكل كبير كل عام وبالتالى هناك صعوبة فى تحديد كردونات للمدن والقرى دون فتح محاور تنمية حقيقية وبالتالى فهناك صعوبة فى وضع خرائط حقيقية فى ظل عدم وجود الأراضى البديلة للبناء وان وجدت فلن يحترم المسئولون والاهالى معا الخرائط التى سيتم اعدادها.

ويطالب د. مجدى قرقر بضرورة رحيل كل مسئول يثبت تورطه فى تسهيل تجريف الأراضى الزراعية ووضع خطة محددة قابلة للتنفيذ لتحديد كردون واضح ودقيق للمدن والقرى.

د. عبدالله عبدالعزيز:

لسنا فى حاجة إلى قرارات جديدة المهم تطبيق القانون الحالى

محمد ابراهيم سليمان

محمود شريف

د. محمود شريف:

قانون التخطيط العمرانى قادر على حل هذه الأزمة

أبو بكر الباسل:

مجلس الشعب أثار القضية أكثر من مرة والحكومة لاتتحرك

عبدالمنعم العليمى:

التعدى على الأراضى الزراعية مازال مستمرا

د. محمد الباقى إبراهيم

غياب التخطيط وراء انتشار العشوائيات بشكل سرطانى

تحقيق:
عصام هادى

مصيبة

ويؤكد د. محمد عبدالباقى إبراهيم – على أن استمرار الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية يعد مصيبة لانه بعد أن قامت الدولة بتحديد الحيز العمرانى لقرى ومدن مصر لأكثر من أربعة الاف قرية ولم تلتزم الدولة بالحفاظ على هذا الحيز من التعدى فنجد ان السكان قد اقاموا مبانيهم داخل الحيز العمرانى أولاً إلى ان وصلت القرية الى مرحلة عالية من التشبع العمرانى ونظراً لعدم وجود بديل اخر للنمو ثم التعدى بالبناء على الأراضى العمرانية المحيطة لهذا الحيز من الخارج وللأسف فى العديد من المناسبات تقوم الحكومة بتوفير المرافق.. كهرباء – مياه – خدمات» لتلك المناطق بدعوى الارتقاء بالوضع العمرانى بها إلا ان ذلك ساعد مع زيادة النمو خارج الرقعة الزراعية. وإلغاء قرار